محور
الدراسات الإسلامية

جولييت

نظرية التنقيص الإجمالي في دفع التحريف عن القرآن الكريم / عند الشيخ أغابزرك الطهراني

أ.د. سيروان عبد الزهرة الجنابي
جامعة الكوفة - كلية التربية

ملخص البحث

لقد قامت هذه الدراسة على مجموعة فرضيات هي: ما مفهوم التحريف تنصيصاً عند الشيخ أغا بزرك الطهراني، وما رابط مفهوم التحريف بـ(التنقيص الإجمالي) الذي نادى به الشيخ الطهراني، وكيف وظَّفَ الشيخ هذا التنقيص نفسه في دفع تهمة التحريف عن النص القرآني، ثم ما الاستدلالات المنطقية التي اعتمدها الشيخ الطهراني في دفع سمة التحريف عن القرآن الكريم، وإذا كانت ثمة استدلالٌ منطقية فعلاً قد عَمَدَ إليها الشيخُ في إثبات نظرية التنقيص الإجمالي في القرآن الكريم، فإنه يرد التساؤل في هذا الموضع وهو هل أنَّ هذه الاستدلالات هي صلبة السند متينة الاعتماد في هذا الموطن أو أنها قابلةٌ للنقاش والأخذ والرد وصولاً إلى قناعات علمية مرضية بهذا الشأن، كل هذه الفرضيات والتساؤلات العلمية سيحاول هذا الجهد البحثي الإجابة عنها في القدم من البحث بعونه تعالى.

الكلمات المفتاحية:
(التنقيص، التحريف، الاجمالي، الاستدلالات، المفهوم، الطهراني)

توطئة:

إذا كان القرآن الكريم معجزة السماء الكبرى ودستور البشرية الدائم الذي لا يقبل التغيير متنه يقينا ولا التبديل في مفرداته تسالما فانه يمكن القول بالمقابل بأنه قد سادَ في سياقات بعض المدونات المعرفية المهتمة بالشأن القرآني حديثٌ ينص على وجود شبهة تنصُّ على أنَّ المتن القرآني الذي بين أيدينا اليوم هو ليس إياه الذي نزلَ على الرسول الأكرم (صلى الله عليه وآله وسلم)؛ بل أصابه مسٌّ من التحريف ومدٌّ من التلاعب إذ عاثت به إياد أثيمة ما عاثت وغيرت به أياد عاصية ما عَنَّ لها التغيير؛ فلم يسلم حتى هذا النص المعجز من هوس البشرية بتغيير متن السماء المقدس؛ وهاجسها الذي لا ينقض إلا بتبديل خطابات الإله الأوحد سبحانه وتعالى؛ وعليه فالنصُّ الماثل أمامنا اليوم لم يكن هوهو النص الإلهي الذي هبط به جبرائيلُ على الرسول الأكرم (صلى الله عليه وآله وسلم) ساعتذاك، ولم يكن هو هو المتن الموحى إليه من السماء خطاباً معجزاً - لإنقاذ البشرية من ظلامها وظلمها- في تلك اللحظة الزمنية التي غيرت مسار العالم من الغي إلى الرشاد والى يومنا هذا.

ويبدو أن هذه الدعوى كانت منسوبة إلى الطائفة الشيعية شيوعاً أكثر من نسبتها إلى غيرها وجوداً وحقيقةً[1]، فعلى الرغم من أن غيرها من الطوائف قد نادت بهذه الشبهة في القرآن الكريم أيضاً[2] فان الغلبة على الشيعة في الاتهام بهذه الشبهة هي التي طغت أكثر من غيرها عموماً في هذا المنحى.

إذ ((نُسِبَ إلى الشيعة أنَّهم يقولون إنَّ إحراق المصاحف سبَّبَ إتلاف سور من القرآن نزلَتْ في فضل علي (ع) وأهل بيته (ع)))[3]؛ وبناءً على هذا القول قَرَّرَ ابنُ حزم الأندلسي إخراج الشيعة من الإسلام؛ إذ يقولُ تصريحاً: ((وأما قولهم في دعوى الروافض تبديل القرآن فإنَّ الروافض ليسوا من المسلمين))[4] في شيء.

وقد نَسَبَ الباقلانيُّ القولَ بزيادة القرآن إلى الشيعة صراحةً وعقدَ في ذلك أبواباً، وانهال عليهم بالسب

والتشهير[٥].

وذهبَ أبو علي الجبائي إلى القول: بأنَّ ((محنةَ الرافضةِ على ضعفاء المسلمين أعظمُ من محنة الزنادقة... ذلك بأن الرافضة تدِّعي نقصانَ القرآن وتبديلَهُ وتغييرَهُ))[٦]؛ ذلك بأن ((القرآن ما غُيِّرَ ولا بُدِّلَ ولا نُقِصَ منه ولا زيدَ فيه، خلافاً للرافضة القائلين إنَّ القرآن قد غُيِّرَ وبُدِّلَ وخولِفَ بين نظمه وترتيبه وأُحيلَ عما أُنزِلَ إليه))[٧].

بل تمادى هؤلاء إلى الحد الذي نسبوا فيه حديثاً موضوعاً إلى الإمام الصادق (عليه السلام) ينصُّ فيه على وجود التحريف في النص القرآني[٨] .

من هذا نفهمُ بأنَّ الشيعةَ تقولُ إنَّ هذا النص المقدس الذي بين أيدينا هو نصٌّ محرف قد وقع فيه التغيير والتبديل وأنَّ ثمة نصوصاً مبدلة وأُخَر ناقصة قد ذُكِرتْ في مواضع من كتب الحديث النبوي ومدونات علوم القرآن.

وبناءً على هذه الدعوى انبرى علماءُ الشيعة للدفاع عن هذا الاتهام الصارخ الموجهة للطائفة من أجل دفع هذه الشبهة عنها؛ وكان من بين أولئك الذين اعتنوا بهذا المنحى الدفاعي هو الشيخ أغا بزرك الطهراني؛ إذ وضع كتاباً بهذا الشأن تحت عنوان (النقد اللطيف في نفي التحريف عن القرآن الشريف)، وقد حاول فيه العلامة الشيخ أنْ يدرأ عن القرآن ما اتُّهِمَتْ به الشيعةُ تجاهه، فيثبتُ محصلةً بأنَّ القرآن الكريم الذي بين أيدينا اليوم هو الوحي الإلهي لا غير وأنه كما نزل على الرسول الأكرم كما هو؛ إذ يقول الشيخ الطهراني: ((ولما انقطع الوحي بارتحاله وخيفَ ضياع بعض القرآن بانفصاله جُمِعَتْ عين الأجزاء المنفصلة، والآيات المنزلة المكتوبة، والمحفوظة بلا زيادة، ولا تحريف، ولا تغيير، ولا تزييف، وجعلت بين الدفتين على الترتيب))[٩].

وعليه فهو يقرِّرُ بأنَّ ((هذا المجموع هو عين كتاب الله المنزل بإملاء النبي المرسل (صلى الله عليه وآله وسلم) وان كان من كتبه أولاً أو من جمعه مصحفاً، والموضوع لأحكام ووظائف زيد بها شرفاً))[١٠] فـ ((كل واحدة من الآيات الشريفة المسطورة

بين الدفتين وحي الهي أنزله الروح الأمين إلى قلب سيد المرسلين))[11]؛ فضلاً عن أنَّ ((الأئمة المعصومين) صلوات الله عليهم أجمعين) أمروا بالقراءة فيه، وعرض الأخبار عليه، والأخذ منه، والإعراض عما لا يتواتر منه، ورتبوا جميع أحكام القرآن على خصوص ما جُمع في هذا المصحف الشريف المتواتر دون غيره))[21]؛ وبهذا فإنَّ ((نفس تلك الآيات المجتمعة بهذا الموجود فيما بين الدفتين هو القرآن الشريف المتواتر عن النبي وعن الأئمة، الموضوع لما قُرِّرَ له من الأحكام والتكاليف والمخصوص بمزيد الفضيلة والكرامة والتشريف))[31].

بهذا نخلص إلى أن الشيخ أغا بزرك يعتقدُ بعدم تحريف القرآن الكريم وأنَّ ما بين الدفتين ما هو إلا الوحي الذي أنزل على الرسول الأكرم لا غير؛ ولكن يبدو أنَّ للشيخ الطهراني مفهوماً خاصاً عن التحريف فهو وإنْ كان يؤمن بأنه القرآن لم تصبه سمة الزيادة على آياته أو صفة التغيير في مفرداته أو منحى التزييف في بعض نصوصه قط؛ غير أنَّ هذا القول لا يعني بالضرورة أنَّ الشيخ يؤمن بأنَّ التحريف ينحصر في هذه الاتجاهات التي ذكرها وهي (الزيادة على النصوص أو التغيير في متن النصوص أو التزييف في داخلها)؛ بل يرى أنَّ للتحريف مفهوماً يباين هذه الاتجاهات التي ذكرها؛ وعلى الرغم من أنه ذكر لفظة (التحريف) ضمن الاتجاهات التي أنكر وجودها في القرآن الكريم؛ إذ قال: (لا زيادة ولا تحريف ولا تغيير ولا تزييف)؛ غير أنه لم يكن يقصد من لفظة (التحريف) التي ذكرها ههنا - والتي أنكر وجودها في المتن القرآني- المفهوم الذي يريد للتحريف؛ بل كان يبتغي منها هنا هو تحريف القرآن الكريم عن مواضعه أي إنه كان يبتغي القول بأنه لا يوجد في المتن القرآني تحريفٌ باستبدال لفظة مكان أخرى أو وضع كلمة محل أختها أو إحلال جملة برفع أخرى من القرآن الكريم فكأنه يريد بالتحريف ههنا معنى الاستبدال عموماً لا غير؛ والذي دعانا إلى القول تصوراً بأنه ابتغى من لفظة (التحريف) في مقولته

هـذه هـذا المعنـى دون غـيره أو هـذا التصـور المضمـوني دون سـواه، ودليـل ذلـك هـو انـه فيـما بعـد يضـع مفهومـاً خاصـاً لـ (التحريـف) يبايـنُ المعنـى الـدلالي الـذي اسـتعمل فيهـا لفظـة (التحريـف) في هـذا الوضـع أو في هـذه المقولـة؛ مـن هنـا تنبثـق فرضيـات هـذا الجهـد العلمـي والتـي تقوم عـلى الآتي:

أولاً: مـا مفهـوم التحريـف تنصيصـاً عنـد الشـيخ أغـا بـزرك الطهـراني.

ثانيـاً: مـا رابـط مفهـوم التحريـف بـ(التنقيـص الإجمـالي) الـذي نـادى بـه الشـيخ الطهـراني، وكيـف وظَّـفَ الشـيخ هـذا التنقيـص نفسـه في دفـع تهمـة التحريـف عـن النـص القـرآني.

ثالثـاً: مـا الاسـتدلالات المنطقيـة التـي اعتمدهـا الشـيخ الطهـراني في دفـع سـمة التحريـف عـن القـرآن الكريـم، وإذا كانـت ثمـة اسـتدلالٌ منطقيـة فعـلاً قـد عَمَـدَ إليهـا الشـيخُ في إثبـات نظريـة التنقيـص الإجمـالي في القـرآن الكريـم، فإنـه يـرد التسـاؤل في هـذا الموضـع وهـو هـل أنَّ هـذه الاسـتدلالات هـي صلبـة السـند متينـة الاعتـماد في هـذا الموطـن أو أنهـا قابلـةٌ للنقـاش والأخـذ والـرد وصـولاً إلى قناعـات علميـة مرضيـة بهـذا الشـأن، كل هـذه الفرضيـات والتسـاؤلات العلميـة سـيحاول هـذا الجهـد البحثـي الإجابـة عنهـا في القـدم مـن البحـث بعونـه تعـالى .

المبحث الأول

مفهوم (التحريف) ورابطه بـ (التنقيص الإجمالي) عند الشيخ أغا بزرك الطهراني

إذا كان الشـيخ الطهـراني ينفـي التحريـف عـن المتـن القـرآني بـأي صـورة مـن الصـور كـما تقـرر سـلفاً، فإنـه يمكـن القـول بـأنَّ نظرتـه للتحريـف تغايـر الاتجاهـات التـي ذكرهـا للتحريـف سـابقاً وهـي (الزيـادة، أو التحريـف (اسـتبدال)، أو التغيـير، أو التزييـف)؛ ذلـك بأنَّـه يقـول بنظريـة التنقيـص الإجمـالي للنـص القـرآني؛ وأنَّ هـذا التنقيـص هـو الـذي يمثـل مفهـوم (التحريـف) عنـد الشـيخ أغـا بـزرك؛ إذ يقـول الشـيخ الطهـراني معربـاً عـن نظريتـه (التنقيـص الإجمـالي) تصريحـاً بـ ((أنَّه لا خـلاف بـين جميـع فـرق الإسـلام في كتابهـم الموسـوم بالقـرآن الشريـف لا موضوعـاً ولا حكـماً، فـإنَّ موضـوع

الأحكام الشرعية عند الجميع هو الموجود فيما بين الدفتين، وجميع الأحكام ثابتة له لا لغيره، وما ألصق أحد من المسلمين بكرامة القرآن الشريف شيئاً من الأشياء المنكرة أو غيرها مما هو مذكور في بعض الأخبار من طرق الآحاد المعمول به ...، وأما الخلاف في المسألة المشهورة بتحريف الكتاب فليس المراد بها ما هو ظاهر اللفظين أولاً، وليس هو خلافاً في هذا القرآن الشريف الموضوع للأحكام ولا في حكمه ثانياً؛ بل الخلاف في تلك المسألة إنما هو في موضوع آخر وهو المعبر عنه بالباقي)) [٤١].

نقولُ إن قول الشيخ في نهاية مقولته: (وهو المعبر عنه بالباقي) هي مظنة التحريف عند الشيخ؛ ذلك بأن الشيخ يؤمن تماماً بأن ما بين الدفتين هو الوحي المنزل على الرسول الأكرم (صلى الله عليه وآله وسلم) وأنَّه هو القرآن بعينه الذين أنزله الله تعالى؛ وعليه فهو ليس بمحرَّف في شيء لا بزيادة ولا تبديل ولا تغيير؛ فهذا الذي بين الدفتين هو القرآن وهو ليس محل القول التحريف - الذي يقصده أغا بزرك الطهراني- قط، بل إنَّ موضع التحريف وميدان المختلف فيه هو (الباقي من هذا الكتاب)؛ أي الذي لم يُذكَرْ فيه من القرآن مما هو تابع للقرآن متناً؛ إذ يرى الشيخ أغا بزرك أنَّ القرآن الموجود هو هو المنزل على الرسول غير أنَّ الخلاف في القول بتحريفه يكمنُ في المُسْتَبْعَد منه وهو الذي عَبَّرَ عنه بـ (الباقي)؛ أي ثمة بقية للمتن القرآن قد أُبعِدَتْ عن باقي المتن الموجود، وهنا مكمن القول بالتحريف؛ فليس القرآن الماثل أمامنا اليوم هو مُحرَّفٌ أبداً؛ بل إنَّ التحريف يكمن في المُسْتَبْعَد منه لا فيه، وأنَّ هذا المُسْتَبْعَد لا يوجد فيه تغييرٌ من حيث هو؛ بل إنَّ مجرد إبعاده من النص القرآني المتن الإلهي الموجود بيننا اليوم هو الذي يُسمَّى بـ (التحريف)؛ وبذا يرى الشيخ الطهراني أن التحريف هو المنقوص من القرآن الموجود غير المحرف من حيث هو.

إذ يقولُ تصريحاً: إنَّ كثيراً ما ((وقع التعبير بالتحريف، لكن ليس المراد

منه متفاهمه العرفي؛ أي: التغيير والتبديل و إن ذكره أهل اللغة معنى له أيضاً[٥١]، بل المراد منه معناه اللغوي المأخوذ في أصله، أي التنقيص؛ لأن أصل معنى الحرف كما صرح به اللغويون[٦١]: الطرف والجانب، والتحريف تفعيل منه، ومعناه: الأخذ بطرف شيء وجانب منه وإبقاء غيره في مقابل أخذ الشيء بجميع أطرافه، والأخذ بطرف دون آخر هو عين التنقيص))[٧١] ثم يستدل بجملة مقولات لمعجميين تثبتُ صحة دلالة التحريف على التنقيص؛ إذ يقول: إنَّ ((جملة من موارد استعمال هذه المادة لا تخلو من نقص أو انتقاص أو تنقيص، ففي الصحاح: (رجلٌ مُحارَفٌ، أي منقوصُ الحظّ لا ينمو له مالٌ)[٨١]، وفيه: (ورجلٌ مُحارَفٌ، بفتح الراء، أي محدودٌ محرومٌ، وهو خلاف قولك مُبَارَكٌ)[٩١]، وفي القاموس: (حُرِفَ في مَالِهِ حرفه ذَهَبَ منه شَيْءٌ)[٠٢]، وفيه: (الحرف: الناقة المهزولة، وأحرف الرجل ناقته هزلها)[١٢]، فيظهر منها أنَّ مادة (حرف) مأخوذ نوع من النقص، كم في مادة (جنن) مأخوذ نوع من الستر كالجنّ والجنون والجنين والجُنة المجنَّة والمجنون والجَنَّة والجنان))[٢٢] ثم يعقب محصلةً بقوله: ((وبالجملة المراد من التحريف: التنقيص لا غيره))[٣٢].

نقولُ إنَّ تقريره بأن التحريف هو التنقيص لا غير محل نظر؛ ذلك بأن معنى التحريف يرد في التداول اللساني العربي على جملة معان منها التغيير والتبديل أحياناً[٤٢]، ويرد دالة على الإمالة أحياناً أخرى[٥٢]؛ بل قد يرد في موضع للدلالة معنى الزيادة لا النقص أو التنقيص كما ذهب أغا برزك؛ ذلك كقول القائل: ((وحَرَفَ لِعِيَالِهِ، يَحْرِفُ مِن حَدِّ ضَرَبَ؛ أَي كَسَبَ مِن هُنا وهُنا))[٦٢] والحرفة مآلها إلى زيادة الرزق لا تنقيصه، فـ ((الْحِرْفَةُ ، بِالْكَسْر: الطُّعْمَةُ والصِّنَاعَةُ التي يُرْتَزَقُ مِنْهَا))[٧٢] ويُستَزادُ، بل إنَّ أدل ما يدل على أنَّ التحريف قد يرد بمعنى النماء والزيادة لا النقص هو قولهم: ((وأَحْرَفَ الرَّجُلُ فهو مُحْرِفٌ نَمَا مَالُهُ))[٨٢].

وبهذا لا يمكن الركون إلى مقولة الشيخ الطهراني في حصر معنى التحريف بالتنقيص والقول بأنَّ عين التحريف لغةً هو التنقيص لا غير - كما عَبَّرَ عن ذلك الشيخ تنصيصاً -؛ ذلك بأن هذه اللفظة تدل على معان كثيرة وأنَّ منها ما يدل على خلاف ما ذكره الشيخ من معنى وحصره فيه، بل يمكن القول بأنه لا أحد من المعجمين من صرح علناً بأنَّ معنى التحريف هو التنقيص قط، وبذا فان القول بان معنى التحريف هو التنقيص ما هو إلا محض استحصال من قبل الشيخ أغا بزرك من مقولات المعجمين لاغير؛ وعليه نقول إنه وإنْ صح هذا الاستحصال المضموني للفظة من قبل الشيخ فانه لايعني أبداً بأن نقيد معنى لفظة (التحريف) بهذا المعنى المُسْتَحْصَل فحسب؛ في الوقت الذي ذكر لها المعجميون جملة من المعاني العديدة والتي منها ما هو مغاير تماماً للمعنى الذي استحصله الشيخ نفسه.

فالشيخ أغا بزرك حصر معنى التحريف بالتنقيص ليُثبتَ بأن المبتغى من التحريف هو ليس التبديل أو التغيير كما قد يتبادر هذا التصور المضموني إلى الذهن ابتداءً[٩٢]؛ بل إن المراد هو (التنقيص الإجمالي) أي النصوص المتبقية من القرآن والتي لم يذكرها جامع القرآن؛ إذ يقول: ((فهذا الموجود ليس محل الخلاف في شيء، وأنه بجميع آياته وحي إلهي منزل قرآناً؛ بل إنما الخلاف في نزول غيره وعدمه، ولما أن نزول غيره مع عدم وجود الغير في هذا المجموع ملازم لصدق وقوع التنقيص عن الجامعين له، فعبر عن نزول الغير بوقوع التنقيص في عنوان هذا الخلاف))[٠٣] ولهذا فإن ((التعبير المشهور عن هذا العنوان أي (التنقيص الإجمالي) بالتحريف الظاهر عُرفاً في التغيير والتبديل مع إضافته إلى الكتاب الظاهر في هذا القرآن الشريف غير سديد؛ لأنه الموهم لوقوع الخلاف فيه، مع أنه خلاف الواقع قطعاً كما عرفت))[١٣]؛ ذلك بأن التبديل والتغيير في المتن القرآني هو غير واقع مطلقا؛ على حين أن التنقيص الإجمالي فيه واقع وهو الذي ينبغي

إطلاق تسمية (التحريف) عليه لا على غيره؛ من هنا ((كان عليهم التعبير عن هذا المرام بألفاظ غير موهمة؛ بل صريحة في المراد، واقعة في متون الأخبار مثال: التنقيص، والإسقاط، والمحو، والإلقاء، والحذف، والطرح، والنبذ))[٢٣]؛ بهذا نفهم - بناء على منظور الشيخ الطهراني- بأن التحريف في الآيات القرآنية من حيث التغيير أو التبديل غير حاصل البتة؛ وبهذا لا يكون المراد من التحريف في القرآن الكريم إلا التنقيص دون غيره[٣٣].

المبحث الثاني
استدلالات الشيخ أغا بزرك على صحة وقوع التنقيص الإجمالي في القرآن

لقد استدل الشيخ الطهراني على صحة نظريته بوجود التنقيص الإجمالي في القرآن الكريم بجملة من الاستدلالات وهي على النحو الآتي:

أولاً: الاستدلال بأن التنقيص الإجمالي لايقدح بتمامية القرآن الكريم وسلامته من النقص:

لقد ذهب الشيخ الطهراني إلى أن القول بالتنقيص الإجمالي لا يدعو الى القول باللزوم بتنقيص الباقي من القرآن ذلك بـ ((أنه لو فرض أن ينتقص بعض السور أو الآيات المنزلة في غير الأحكام عن هذا المصحف الموجود، فلا يوجب ذلك تنقيصاً في شأن الباقي منه، وفي شرفه، وإجلاله، وافضاله و إعجازه، وحجته، وغيرها، ولا يسلب بذلك حكم من أحكامه، ولا يزيل به أثر من آثاره، فاعتقاد وقوع تنقيص ما بالنسبة إلى غير الأحكام من أول الأمر ليس تنقيصاً في شأن هذا الباقي الموجود أو في جهاته الأخرى، واعتقادهم عدم وقوعه ليس مؤثرًا لزيادة شؤونه، فالاعتقاد بالنسبة إلى الباقي الموجود سيان))[٤٣].

من مقولة الشيخ أعلاه نستشف بأن الشيخ يرى أن القول بالتنقيص الإجمالي لايقدح بالنص الموجود الماثل بين أيدينا اليوم من القرآن الكريم، ما دام أن الـمُسْتَبْعَد منه ليس من آيات الأحكام[٥٣]؛ فاستبعاد أي نص من القرآن لا يقدح في شأن القرآن وفضله وإعجازه مادام ذلك الـمُسْتَبْعَد ليس من آيات

الأحكام، فكأنَّ مدار الاهتمام والعناية والشأنية والإعجاز في النص القرآني من منظور الشيخ أغا بزرك الطهراني إنما يمكن في آيات الأحكام وأن بقاء آيات الأحكام في القرآن الكريم من دون نقصان فيها يعد تماماً لإعجاز القرآن وشأنيته وفضله؛ أما إقصاء أي نص آخر من القرآن تنقيصاً من دون أن يكون ذلك النص المُسْتَبْعَد من آيات الأحكام فإنَّ هذا التنقيص لا يؤثر في القرآن الكريم من حيث إعجازه وتمامية فضله وعلو شأنه بين المسلمين.

نقولُ نحن لا نختلف مع الشيخ أغا بزرك الطهراني في أن آيات الأحكام من النصوص المهمة في سياقات القرآن الكريم لما لها من أهمية عُظمى في ترتيب حياة الإنسان وتنظيم مستويات تعاملاته مع نفسه أو الآخرين من جهة وتنسيق مقتضيات عباداته لله تعالى وكيفيات تلك العبادات وأوقاتها ومقتضياتها ولوازمها وموجباتها من جهة أخرى، غير أن هذه العناية وتلك الأهمية، لاتعني بالضرورة حصر مسألة الشأنية والإعجازية والأفضلية للقرآن فيها دون غيرها من النصوص القرآنية الأخرى كالنصوص العقائدية والنصوص الأخلاقية مطلقاً؛ ذلك بأن القرآن كله معجز بأي سورة منه؛ بل بأي آية منه مهما كانت الهُوية المضمونية لتلك الآية سواء أكانت حُكمية تشريعية ام عقائدية استيقانية أو أخلاقية وعظية، والدليل على ذلك هو أن القرآن الكريم قد تحداها إعجازاً على أن يأتوا بسورة من مثله على سبيل الإطلاق من دون تقييد بأن يكون مضمون السورة قائماً على الأحكام الشرعية حتى يمكن القول بان إعجاز القرآن الكريم منحصر في الآيات التشريعية فحسب؛ إذ قال تعالى مصرحاً {وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنا عَلى عَبْدِنا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ وَادْعُوا شُهَداءَكُمْ مِنْ دُونِ اللهِ إِنْ كُنْتُمْ صادِقِينَ}[٦٣] فلفظة (بسورة) المُتَحَدَّى بها في الآية الكريمة إنما وردت دالة على الإطلاق لأنها لفظة نكرة وردت في سياق الإثبات[٧٣]، وعليه فإن الآية الكريمة لم تقيد التحدي للناس بوجوب أن تكون

تلك السورة من آيات الأحكام أو نصوص التشريع إلزاماً؛ بل تحدت الناس على أن يأتوا بأي سورة كانت بأي مضمون يوافق مضمون آيات القرآن الكريم سواء أكان حكمياً أم عقائدياً أو أخلاقياً؛ بل تحدى الله تعالى الناس على أن يأتوا بآية واحدة وليس بسورة وكان تحديه سبحانه بهذه الآية مُطلقاً أيضاً من دون تقييد لأن تكون تلك الآية هي آية حكم شرعي؛ إذ قال سبحانه {أَمْ يَقُولُونَ تَقَوَّلَهُ بَلْ لا يُؤْمِنُونَ * فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِثْلِهِ إِنْ كانُوا صادِقِينَ}(٨٣) فقوله تعالى {بِحَدِيثٍ مِثْلِهِ} يراد منها الإطلاق في إيراد أي آية (حديث) بأي مضمون يرافق مضامين القرآن الكريم، وليس ثمة اشتراط أو قيد يلحظ في الآية يدل على أن المبتغى من هذا الحديث المتحدى به أن يكون حكماً شرعياً مضموناً تشريعياً قط.

وعليه فان التحدي لإثبات إعجاز القرآن الكريم لما لم يكن مقيداً بمضمون الحكم الشرعي وجب؛ من هنا القول بأن آية سورة آو آية (حديث) يوافق القرآن الكريم معنى وصياغة تركيبا ونظما بأي مضمون كان أو أي دلالة تحقق هو مقبول، غير أنهم لم يستطيعوا ذلك ولم يكادوا؛ بل إن القول بأن التحدي ورد في الآيات القرآنية على سبيل الإطلاق هو أدعى لإثبات قدرة الله تعالى وأثبت لتحقق سمة الإعجاز في كل آيات القرآن الكريم؛ ذلك بأن الله تعالى قد تحداهم إعجازاً على أن يأتوا بأي سورة أو آية مهما كان مضمونها تعجيزاً لهم فلما لم يستطيعوا ثبتت بذلك مديات قدرة الله تعالى من جهة وتوثق من ذلك شهادة على عظم إعجاز القرآن الكريم بكل مناحيه الصياغية والمضمونية من جهة أخرى؛ ولو تحداهم سبحانه بأن يأتوا بسورة تشريعية حصراً أو آية حكمية إلزامًا لاعترضوا على ذلك واستصعبوا الأمر في ذلك باعتبار أن المطلوب في التحدي هو إيراد الخطاب على شأن مضموني معين ولقالوا - اعتراضاً- بأنَّه يمكن لنا أن نورد نصوصاً كلامية تتوافق مع القرآن نظماً وترتيباً وتتفق معه بناءً وصياغةً ولكن بمعان أُخَر غير

المضمون التشريعي، ولكن لما قيَّدنا القرآن الكريم بهذا المضمون دون غيره عجزنا عنه على حين أننا على غيره لسنا بعاجزين؛ وبهذا يكون الإعجاز نصفياً أو بعضياً في القرآن الكريم لا كليا فيه؛ إذ سينحصر الإعجاز في آيات الأحكام فقط؛ أما غيرها من الآيات فلن يكون فيها إعجاز من الله تعالى لأنه لا يقوى على تحقق الإعجاز والتحدي إلا في آيات الأحكام دون غيرها، حاشا لله تعالى من ذلك وتعالى تعلواً كبيراً. وعليه نقول بأن القول بأن المُسْتَبْعَد إذا كان ليس من آيات الأحكام وما دام كذلك فهو لا يقدح بسمة الإعجاز في القرآن ولايقلل من شأنيته أو يبعده عن فضيلته هو قول فيه نظر وتأمل، ذلك بأن كل القرآن معجز وإذا تحقق فعلاً - على سبيل الفرض الجدلي- استبعاد بعض من نصوص القرآن الكريم فإن هذا المُسْتَبْعَد يعد معجزاً أيضاً لا محالة، لأنه داخل في نطاق التحدي وكل ما كان داخلاً في نطاق التحدي فهو من القرآن لا محالة مهما كانت هُوية الدلالية أو نسبته المضمونية.

يزاد على هذا فإنه يمكن القول على سبيل التساؤل بأنه استدل الشيخ الطهراني على أن المُسْتَبْعَد من القرآن بالتنقيص الإجمالي إنما هو ليس من آيات الأحكام، ذلك بأن هذا يعد حكماً بالغيب على ما هو في الغيب؛ فإذا كانت هناك نصوص مستبعدة من القرآن فضلاً عن أننا لا نعلم النمط المضموني لهذه النصوص المُسْتَبْعَدة لأن التنقيص - كما يقول الشيخ أغا بزرك- كان على سبيل الإجمال لا التفصيل حتى نفهم أو ندرك الطبيعة الدلالية تلك الآيات المُسْتَبْعَدة؛ من هنا أنَّى لنا أن نحكم على هذا المُسْتَبْعَد الإجمالي بأنه ليس من آيات الأحكام أو نصوص التشريع؛ فهذا مما لا سبيل إليه مطلقاً، وبذا لا يمكن القول بوجود التنقيص الإجمالي مطلقاً؛ فضلاً عن أنه لا يمكن تحديد الطبيعية الدلالية لذلك المُسْتَبْعَد على وجه الغيب استحالةً؛ وعليه لايمكن القول أو الإقرار بأن ((الاعتقاد بالنسبة إلى الباقي الموجود سيان)) أبداً.

ثانياً: الاستدلال بالتواتر الإجمالي:

لقد استدل الشيخ الطهراني على وجود (التنقيص الإجمالي) في النص القرآني بما أطلق عليه (التواتر الإجمالي)؛ إذ يرى بأنه ((قد يحصل العلم بتحقق نفس القضية فقط إذا بلغت عدة من أخبر بها من مؤلفي الكتب في كتبهم عدة التواتر المفيد للعلم؛ لأن كل واحد منهم قد أخبر بنفس القضية، لكنه مع ضميمة خصوصيات متخالفة، فتلغى تلك الخصوصيات لكونها خبر الواحد، ويبقى نفس القضية مخبرًا بها من عدة بالغة حد التواتر، فتكون متواترة لفظاً إن كان مدلولاً مطابقياً، ومعنى إن كان التزامياً))[٩٣]؛ وليس هذا فحسب؛ ((بل قد يحصل العلم بالجامع أيضاً في عدة أخبار قليلة جداً غير بالغة حد التواتر ولا قربه مع اختلافهما في خصوصيات إذا علم إجمالاً بصدور واحد غير معين من تلك الأخبار عن الإمام المعصوم (ع) فأثر هذا العلم الإجمالي القطع بوقوع ما هو الجامع المشترك بان تلك الأخبار، والعلم بصدور ما هو أخص مضموناً من الجميع، فيفيد فائدة التواتر المعنوي من حصول العلم بالجامع، وليس منه، بل يسمى بالتواتر الإجمالي))[٩٤]

فيرى الشيخ أن التواتر المعنوي يعد دليلاً على قبول الروايات القائلة بوجود تنقيص في القرآن الكريم؛ فإذا كان مؤلفو السير قد اخبروا بالقضية نفسها وصولاً إلى حد التواتر بينهم في ذلك الإخبار[١٤] فإنه يمكن قبول هذا التواتر المفيد للعلم بهذه القضية حتى وان كان الإخبارُ عن هذه القضية طريقَهُ خبر الواحد فحسب؛ وعليه نجد الشيخ ينقل عملية التواتر من سند الروايات إلى إجماع أهل السير والتاريخ في كتبهم على ذكر هذه القضية إذ اعتد بتواتر ذكر القضية من دون أن يعتد بعدم تواتر سند الروايات المتحدثة عن تلك القضية ولهذا قال تقريراً بالتواتر الإجمالي.

وللرد على هذا الاستدلال للشيخ يمكن القول بأن الشيخ أغا بزرك إذا كان نفسه قد عبر عن تلك الروايات والأخبار بأنها ليست بحجة؛ وذلك في قوله ((وتلك الأخبار وإن كانت فاقدة للحجة،

ومضطربة من جهات، وكل واحد منها مخالف مع غيره في خصوصيات، ولا يتجاوز بالنسبة إلى خصوصياته عن حد أخبار الآحاد، ولا تثبت واحدة من تلك الخصوصيات، ولا يترتب عليها أثر أبدًا لكن يرى كل واحد منها مشاركاً مع غيره في الدلالة مطابقة أو التزاماً على وقوع تنقيص شيء مما نزل قرآناً، فهذا المضمون المشترك فيه الذي يدل عليه كل واحد من تلك الأخبار الغير المعتبرة البالغة حد التواتر يكون متواترًا معنوياً، فيثبت به قرآنية الشيء المنقوص المجهول عينه لنا، كما تثبت قرآنية ما بين الدفتين بتواتره))[٢٤].

فإذا كان الشيخ نفسه يعترفُ بعدم حجية هذه الروايات فأنَى له القول بقبولها محصلة؛ وعليه فإن هذا يعد من باب الغرابة والعجب؛ ((فإذا كان كل رواية بحد ذاتها فاقدة للحجة وانضمت إليها روايات آخر فاقدة للحجة أيضاً، فكيف يكون الناتج عنها وهو مضمونها حجة، ثم كيف يصير متواترًا؟!، فإن المتواتر هو ما كان فيه روايات كثيرة كل واحدة منها معتبرة شرعاً بأن تكون صحاح أو حسان أو موثقات وهكذا، إما أن تكون الروايات ضعيفة السند أو مُعرضٌ عنها تجتمع مع بعضها، فلا تورث الاطمئنان ألبتة، فليت شعري كيف يصير مضمونها متواترًا خصوصاً مع إمكان حمل بعضها على محمل حسن كالتفسير مثلاً، مع أن المسألة في غاية الخطورة فهي تمس جوهرة الإسلام الخالدة))[٣٤] في صميمها لا محالة، بذا لا يمكن القول بوجود التواتر الإجمالي وقبوله مستنداً للقول بنظرية التنقيص الإجمالي للقرآن الكريم أبداً.

ثالثاً: الاستدلال بمقولات علماء الشيعة :

لقد استدل الشيخ أغا بزرك على صحة ما يذهب إليه من نظريته بمقولات كبار علماء الشيعة وعد مقولاتهم هذه ساندة لما نادى به من وجود تنقيص إجمالي في القرآن؛ إذ يقول ((إنه للقدماء، أعني الشيخ الصدوق، والسيد الشريف المرتضى، والشيخ الطوسي، والطبرسي، وغيرهم، عدم وقوع التنقيص،

لكن بالنظر الدقيق في كلماتهم يظهر أنهم ما اختاروا في محل البحث قولاً مخالفاً للقول الأول، وما ذكروا التنقيص الإجمالي، ولا ادعوا القطع بعدم وقوعه، بل يظهر من بعض كلماتهم موافقتهم لسائر الأصحاب على وقوع التنقيص الإجمالي؛ وذلك لأن ظاهر كل من أنكر من أصحابنا وقوع التنقيص الإجمالي أنه إنما أراد من إطلاق التنقيص ما هو أظهر أفراده – واو التنقيص العيني المعلوم منقوصه تفصيلاً بشخصه – لا مطلق التنقيص الشامل للإجمالي الذي في فرديته له نوع خفاء بلحاظ الجهل بمنقوصه عيناً .

وذلك لأنهم إنما أنكروا ما ادّعاه مخالفوهم، وما كانوا يرون لهم مخالفاً غير الحشوية، وأصحاب الحديث، كما صرحوا في عباراتهم؛ ومُدعى هؤلاء ما كان إلا التنقيص العيني بآيات أو سور مذكورة في الأخبار، فكانوا يدعون أنها قرآن، ويرتبون آثار القرآن وأحكامه عليها عملاً .

وأما التنقيص الإجمالي الذي لا يترتب عليه أثر عملي فما كان محل دعواهم، وما كان لهم نظرٌ إليه، فهؤلاء الأصحاب القدماء المذكورون قد وافقوا سائر المسلمين في إنكار التنقيص العيني الذي هو مدعى الحشوية، وليس إنكارهم ونفيهم ناظرًا إلا التنقيص الإجمالي أبداً)) (٤٤) .

نقول إن كلام الشيخ هنا إنما هو مصادرة على المطلوب ذلك بأنَّه زعم أن مقولات كبار الشيعة إنما كانت منصبة على التنقيص العيني التشخيصي في القرآن الكريم لا القول بعدم وجود التنقيص الإجمالي، وذلك جلي البيان في قوله تحديداً (لكن بالنظر الدقيق في كلماتهم يظهر أنهم ما اختاروا في محل البحث قولاً مخالفاً للقول الأول، وما ذكروا التنقيص الإجمالي، ولا ادعوا القطع بعدم وقوعه، بل يظهر من بعض كلماتهم موافقتهم لسائر الأصحاب على وقوع التنقيص الإجمالي)(٥٤)، على حين أنه يمكن القول بالمقابل بأن إعادة النظر والتأمل في مقولاتهم هؤلاء العلماء تفضي بنا إلى الإيمان تسليماً بعدم وجود أي نوع من أنواع التنقيص

في القرآن الكريم لا عيني تشخيصي ولا إجمالي شمولي مبهم، فلو نظرنا مثلاً إلى مقولة الشيخ الصدوق في هذا الصدد وهي قوله تنصيصاً: ((اعتقادُنا أنَّ القرآن الذي أنزله الله على نبيه (ص) هو ما بين الدفتين وليس بأكثر من ذلك، ومَن نسبَ إلينا أنَّا نقولُ إنَّه أكثرُ من ذلك فهو كاذبٌ))[٦٤]، فإننا سنجد بأنه لا يقول بالتنقيص الإجمالي فضلاً عن التنقيص العيني، ذلك بأن تعبير الصدوق بضمير الجمع (اعتقادُنا) يدل على أنَّ الشيعة يقولون بهذا جميعاً فهو لم يُعبِّر - ههنا- عن نفسه فحسب ولو أراد ذلك لقال: (اعتقادي)، وإنما كان مُتحدثاً باسم الشيعة كافة، وهذا يدل على أن مضمون قوله هذا تؤمن به الشيعة قاطبة وليس هو فحسب؛ من هنا فانه يمكن القول بان قوله: (أنَّ القرآن الذي أنزله الله على نبيه (ص) هو ما بين الدفتين وليس بأكثر من ذلك) فيه قرينةٌ واضحةٌ وأمارة جلية الإدراك بأنَّه يدفع تهمة القول بالتنقيص الإجمالي لا محالة؛ فقوله (الذي أنزله الله على نبيه (ص)) يدل دلالة قاطعة على أنه يؤمن تمام الإيمان ويستيقن كامل اليقين بأن الذي نزل على الرسول الأكرم هو هو ما بين الدفتين وأنَّه لا وجود لتنقيص مُسْتَبْعَد منه؛ ذلك بأنَّه عبر عن القرآن النازل باسم الموصول (الذي) فيه دلالة واضحة على أنه يقصد بأن كل ما أُنزِلَ على الرسول الأكرم ذلك بأن الاسم الموصول يدل على العموم في عُرف الأصوليين[٧٤]؛ فإذا سألك سائر فقل : (بماذا حدَّثك فلان؟)، فتروي له ما حدَّثك به فلان، ثم تُعَقِّبُ قائلاً: (هذا الذي حدَّثني به فلان)؛ فإن استعمالك للفظة (الذي) ههنا تدل دلالة جلية على أنك تحدثت بكل ما حدَّثك به فلان من دون نقصان، وعليه فإنك قد استعملت لفظة (الذي) هنا للتعبير عن دلالة العموم والكُلية قاطبة، فكأنك تقول له تعقيباً: (هذا كل ما حدَّثني به فلان لا غير)؛ وعليه يتأسس لدينا من هذا الاستعمال لاسم الموصول بأن الشيخ الصدوق إنما كان يريد بلفظة (الذي) دلالة العموم؛ أي إنَّ كلَّ الذي نَزَلَ على الرسول محمد

(صلى الله عليه وآله وسلم) هو هذا الذي بين الدفتين وأنه ليس ثمة تنقيص إجمالي مُستَبْعَد من هذا الذي بين الدفتين ولا تنقيص عيني منه أبداً؛ ولهذا قال تعضيداً: (وليس بأكثر من ذلك)، ليدل دلالة واضحة بأنَّه لا تنقيص فيه البتة.

ثم ختمَ عبارته بقوله: (ومَنْ نسبَ إلينا أنَّا نقولُ إنَّه أكثرُ من ذلك فهو كاذبٌ) إذ صاغ جملة الرد بأعنف ما يمكن؛ إذ بناها على الجملة الاسمية وجعل خبرها اسم فاعل للدلالة على الثبوت والاستمرارية، مما يوحي بشدة يقينه بأنَّ الشيعة لا تقول بذلك قط.

أما ما نُقِلَ عن السيد المرتضى في هذا الصدد فهو قوله: ((إنَّ العلم بصحة نقل القرآن، كالعلم بالبلدان، والحوادث الكبار، والوقائع العظام، والكتب المشهورة، وأشعار العرب المسطورة، فإنَّ العناية اشتَدَّتْ، والدواعي توفَّرت على نقله وحراسته، وبلغت إلى حدٍّ لم يبلغه فيما ذكرناه؛ لأنَّ القرآن معجزةُ النبوةِ، ومأخذ العلوم الشرعية، والأحكام الدينية، وعلماء المسلمين قد بلغوا في حفظه وحمايته الغاية، حتى عرفوا كلَّ شيءٍ اختُلِفَ فيه من إعرابه، وقراءته، وحروفه، وآياته، فكيف يجوز أنْ يكونَ مُغيَّراً أو منقوصاً، مع العناية الصادقة، والضبط الشديد[٨٤]، وقالَ أيضاً (قدس اللهُ روحَّه): إنَّ العلم بتفسير القرآن وأبعاضه في صحة نقله، كالعلم بجملته، وجرى ذلك مجرى ما علم ضرورة من الكتب المصنفة ككتاب سيبويه والمازني، فإنَّ أهل العناية بهذا الشأن يعلمون من تفصيلهما ما يعلمونه من جملتهما، حتّى لو أنَّ مُدخِلاً أدخَلَ في كتاب سيبويه باباً في النحو ليس من الكتاب، لعُرِفَ ومُيِّزَ وعُلِمَ أنَّه ملُحَقٌ، وليس من أصل الكتاب))[٩٤]

إنَّ السيد المرتضى في هذا النص يعتمد المسلك العقلي في تحليله لمسألة صيانة القرآن ودرأ القول بالتنقيص الإجمالي أو العيني فيه؛ إذ يرى أنَّ النص القرآني قد بلغ من الشهرة والشياع إلى الحدِّ الذي يستحيلُ معها عقلاً أنْ يدخلَهُ تحريفٌ بالتنقيص الإجمالي أو غيره

من دون معرفة ذلك أو الانتباه إليه فهو أشبه شهرة بالحوادث التي شاعَتْ في بلاد العرب والأشعار التي تحوَّلَتْ إلى أساطير حتى عُلِّقَتْ على جدران الكعبة - مع الاحتفاظ بالفارق النوعي في المقارنة- زيادة على هذا فإنَّ المحال لابدَّ من يقف عائقاً من دون أنْ يتسربَ التحريفُ إليه، والعلة في ذلك كما تنبَّه عليها السيد المرتضى تكمن في أنَّ هذا الكتابَ يمثلُ معجزة الله التي تعهَّدَ بحفظها فضلاً عن أنَّه يُعَدُّ المنبع الأساس والمصدر الأول للتشريع الإسلامي الذي تقومُ عليه شؤون المسلمين جميعاً فهو جامعُ العلومِ الشرعية ومنطق الأحكام الدينية كافة، فضلاً عن العناية الفائقة التي أولاها المسلمون لهذا النص السماوي لأنَّه يُشكِّلُ البنية الثقافية الأصل في حياة المسلم، فثقافة المسلمين في حقيقتها ما هي إلا ثقافة نص، ولما كانت الحال هذه فإنَّ المحال يقفُ شاخصاً إمام أيِّ موجَةِ تحريفٍ أو مساسٍ في التعبير القرآني حتى أنَّه لو غُيِّرت فيه كلمة واحدة لأدركَها المسلمونَ وشخَّصوها في داخله فهو -كما يعبر المرتضى- ككتاب سيبويه الذي حفظته العلماء على ظهر قلب فلو أُدخِلَ باباً فيه من غيره لعرفه الناس ومَيَّزوهُ، فإذا كانت العناية قد طالت كتاب سيبويه - وهو كتاب في النحو- حتّى أنَّه لَيُمَيَّزَ دخيلُهُ، فما بالُكَ بدرجة العناية التي نالَتْ النصَّ القرآنيَّ المقدس الذي هو أساس الإسلام ومنهجه[٠٥].

أما الشيخ الطوسي فقد قال معبرا عن رأيه في هذا الشأن: ((أما القول في زيادته أو نقصه فمما لا يليقُ به أيضاً؛ لأنَّ الزيادة فيه مجمع على بطلانها والنقصان فالظاهر أيضاً من مذهب المسلمين خلافه وهو الأليق بالصحيح من مذهبنا، وهو الذي نصره المرتضى (ره) وهو الظاهر في الروايات غير أنَّه رويَتْ روايات كثيرة من جهة الخاصة والعامة بنقصان كثير من آي القرآن ونقلِ شيءٍ منه من موضعٍ إلى موضعٍ طريقها الآحاد التي لا توجب علماً وعملاً و الأوْلى الإعراض عنها))[١٥]، وهذا يدلُّ دلالةً قطعيةً على إيمان الشيعة بأنَّ المتن القرآني هو نصٌّ كاملٌ لا نقص إجمالي فيه ولا

عيني؛ إذ لا قصور فيه البتة، إذ عبر الطوسي بقوله (الأليق بمذهبنا) فاستعمل صيغة التفضيل المحلاة بـ (الـ) التي تدل على المعنى المطلق فالمراد أنَّ القول بصحة القرآن وسلامته أو الأليق بمذهبنا الشيعي على وجه الإطلاق وليس هناك من معتقد أليق منه بنا؛ لأنَّ جميع ما تتبناهُ الشيعةُ وتعتنقُهُ أساساً لمذهبها إنما هو نابع من النص القرآني على أساس صحته وحفظه.

أما ما صَدَرَ من روايات من هنا وهناك تنصُّ على القول بالزيادة المزعومة في القرآن فهي مما لا يجب الأخذ بها على وفق ما حقَّقَهُ الطوسيُّ؛ ((لأنَّ الزيادة فيه {أي القرآن} مجمع على بطلانها)) فهذا النقل طريقه الآحاد؛ لذا فالأوْلى الأعراض عنه كما نصَّ الطوسي الذي هو أحد كبار علماء الشيعة بلا خلاف.

أما الطبرسي فقد جاء مقاله موافقاً لمقال السيد المرتضى؛ إذ يقول : أما ((الكلام في زيادة القرآن ونقصانه فإنه لا يليق بالتفسير، فأما الزيادة فيه فمجمع على بطلانه، وأما النقصان منه فقد روى جماعة من أصحابنا، وقوم من حشوية العامة، أن في القرآن تغييرا أو نقصانا، والصحيح من مذهب أصحابنا خلافه، وهو الذي نصره المرتضى، قدس الله روحه، واستوفى الكلام فيه غاية الاستيفاء في جواب المسائل الطرابلسيات، وذكر في مواضع أن العلم بصحة نقل القرآن، كالعلم بالبلدان والحوادث الكبار، والوقائع العظام، والكتب المشهورة، وأشعار العرب المسطورة، فإن العناية اشتدت، والدواعي توفرت على نقله وحراسته، وبلغت إلى حد لم يبلغه فيما ذكرناه، لأن القرآن معجزة النبوة، ومأخذ العلوم الشرعية، والأحكام الدينية، وعلماء المسلمين قد بلغوا في حفظه وحمايته الغاية، حتى عرفوا كل شيء اختلف فيه من إعرابه، وقراءته، وحروفه، وآياته، فكيف يجوز أن يكون مغيرا أو منقوصاً، مع العناية الصادقة، والضبط الشديد، ... وجرى ذلك مجرى ما علم ضرورة من الكتب المصنفة ككتاب سيبويه والمازني، فإن أهل العناية بهذا الشأن يعلمون

من تفصيلهما ما يعلمونه من جملتهما، حتى لو أن مدخلا أدخل في كتاب سيبويه بابا في النحو ليس من الكتاب، لعرف وميز وعلم أنه ملحق، وليس من أصل الكتاب، وكذلك القول في كتاب المازني، ومعلوم أن العناية بنقل القرآن وضبطه، أصدق من العناية بضبط كتاب سيبويه ودواوين الشعراء ... وذكر أن من خالف في ذلك من الإمامية والحشوية لا يعتد بخلافهم، فإن الخلاف في ذلك مضاف إلى قوم من أصحاب الحديث، نقلوا أخبارا ضعيفة ظنوا صحتها، لا يرجع بمثلها عن المعلوم المقطوع على صحته)) [٢٥].

بهذا نجد أن الطبرسي قد تبنى مقولة السيد المرتضى في هذا الشأن؛ بل أعرب عن رفضه رفضا تاما لكل مَنْ يقولُ بالتنقيص الإجمالي للقرآن، وذلك صادح البيان في قوله (وأما النقصان منه فقد روى جماعة من أصحابنا، وقوم من حشوية العامة، أن في القرآن تغييرا أو نقصانا، والصحيح من مذهب أصحابنا خلافه)؛ فالنقصان الذي يريده الطبرسي هنا هو التنقيص الإجمالي والتعييني على حد سواء؛ ذلك بأن الطبرسي أطلق مفردة النقص ولم يقيدها بالتنقيص التعييني التفصيلي حتى يمكن القول بأنه من وجه آخر يقول بالتنقيص الإجمالي؛ بل أطلق كلامه في معنى التنقيص لينطبق على كل ماهية للتنقيص مهما كانت - سواء إجماليةً كانت أم تعيينةً على حد سواء- من دون تمييز لنوع على آخر أو تقييد بنمط دون آخر.

يزاد على هذا فإن هنالك جملةً من علماء الشيعة الكبار ممن قالَ بنفي وجود أي نوع من أنواع النقص عن النص القرآني مُطلقاً واستحالة ذلك عقلاً ومنطقاً ومنهم المفيد[٣٥]، وابن طاووس[٤٥]، والفيض الكاشاني[٥٥]، والشيخ البهبهاني[٦٥]، وغيرهم الكثير[٧٥].

بهذا ننتهي إلى أن استناد الشيخ أغا برزك على مقولات علماء الشيعة في إثبات قولهم بالتنقيص الإجمالي له حاجة إلى إثبات وتوثيق بيان؛ ذلك بأن ظاهر كلامهم يثبت بأنهم لا يقولون بذلك أبداً؛ بل هم ينفون كل نقص عن القرآن سواء أكان إجمالياً

أم تعييناً على حد سواء وليست ثمة إشارة أو تلميح في مقولاتهم يشير من قريب أو بعيد إلى أنهم يعترفون بالتنقيص الإجمالي أو يقولون فيه إيماناً وعقلاً؛ بل إنهم ينعَون على من قال من الشيعة بذلك ويرفضونه جملةً وتفصيلاً.

ذلك بأن الشيخ الطهراني يرى بأن ثمة تنقيصاً إجمالياً غير محدد من القرآن الكريم وأنَّ مَنْ جمع القرآن قد وقع منه هذا التنقيص لأنَّ الجامع قابل للنسيان والسهو؛ إذ يقول ((والذي تحقق باتفاق جميع الكتاب من أحوال هؤلاء الأصحاب الجامعين للمصاحف المذكورة بعد أمير المؤمنين (ع) أنه ما كان أحد منهم من أهل العصمة وأولي النفوس القدسية المعصومة من الخطأ والزلال، بل غاية ما يذكر في توصيفهم أنهم عدول يحترزون المعاصي عن علم و إرادة، وأما اقترافها جهلاً بالحكم أو الموضوع، أو لهما، أو نسياناً لأحدهما، أولهما، أو خطأ بلا عمد، أو قهرًا بلا إرادة، أو اضطرارًا بلا اختيار، فكلها غير مضر بعدالتهم.؛ فمقتضى عدالتهم أنهم جميعاً ما كانوا ممن يجحدون بآيات الله تعالى وهم مستيقنون، ولا يلغون آية يعلمون أنها من القرآن، وأما إلغائهم لآية جهلاً أو نسياناً أو خطأ، فلا محذور فيه أصلاً، فينفتح باب احتمال وقوعه، وبه ينسد الطريق على من يدعي اليقين بعدم وقوع تنقيص ما في سائر المصاحف التي جمعها سائر الأصحاب))[٨٥] إذ ((مع فارض كون الجامعين لها هؤلاء الأصحاب المحتمل في حقهم – ولو كانوا عدولاً واقعاً من الخطأ والخطل والعناد والزلل يتأتى في جمعهم احتمال وقوع التنقيص بآية ما ولو جهلاً أو نسياناً، حيث إنهما عذران موجَّهان وحالان ملازمان لكل إنسان، فالنسيان في جبلته، والجهل ملازم خدمته من لدن خلقته،... فاحتمال الخطأ المجوَّز في حق الجامع ملازمٌ لاحتمال وقوع التنقيص في جمعه، فضلاً عن احتمال مطلق الخطأ، ومع احتمال التنقيص لا يبقى مجال لدعوى اليقين بعدمه))[٩٥]؛ بهذا نجد الشيخ الطهراني يؤمن إيماناً كاملاً بأن الذي جمع القرآن قد وقع منه التنقيص الإجمالي لأنه

إنسان وما دام إنساناً فإنَّ سمة النسيان والخطأ والزلل جارية عليه لا محالة فهو لم يكن قاصداً عند جمعه القرآن بأنْ يُنقِصَ منه شيء ولكن الطبيعية الإنسانية التي تقتضي النسيان والزلل هي التي كانت حاكمة على ذلك الإنسان الجامع؛ فوقعَ منه التنقيصُ الإجمالي من دون قصد له أو تعمد إليه البتة؛ ذلك بأن الإنسان الذي جمع القرآن الكريم غير معصوم -كما يقول الشيخ الطهراني- وعليه فهو قابل للخطأ والسهو وعدم الضبط والنسيان؛ وتأسيساً على مستند عدم العصمة لجامع القرآن والذي عَوَّلَ عليه الشيخ الطهراني في إثبات وجود التنقيص الإجمالي عند من جمع القرآن يمكن القول بأن الذي يتمتع بسمة العصمة فإنَّه لن يقع لديه تنقيص إجمالي في القرآن الكريم حين جمعه إياه؛ وقد أعرب عن هذا الأمر الشيخ الطهراني صراحة في قوله: ((نعم، القطع بعدم النقص بالنسبة إلى مصحف أمير المؤمنين (عليه السلام) في محله؛ لأنه المعصوم من كل زلة من الولادة إلى الشهادة، والمطهر من كل دنية باتفاق جميع الأمة، كاتب جميع ما أوحي إلى النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، وباب علمه من كافة تلك الآيات بكلماتها وحروفها، وجميع ما يتعلق بكل آية منها من أنواع علوم القرآن، وأدَّى إليه كل ما استفاده (عليه السلام) من علم الله تعالى. وعَرَّفَهُ كيفية جمع آيات القرآن وسوره، والترتيب المرعيّ بين الآيات وبين السور، والحدود التي جعلها الله لها بدواً وختماً، وتقديماً وتأخيرًا على ما أراده الله تعالى، واختاره وجرى عليه قضاؤه في كتابه، وتعلقت به مشيئته في العلم الإلهي المسطور في اللوح المحفوظ)) [٠٦].

وبناءً على توافر عامل العصمة من عدمه في الجامع للقرآن الكريم يقرر الشيخ الطهراني بأن مصحف الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) لا تنقيص فيه[١٦] ((كما كان التنقيص الإجمالي في غير مصحفه))[٢٦] لعدم توافر العصمة فيمن جمع القرآن غير المؤمنين (عليه السلام).

نقول إذا كان الجمع الكامل لايكون

إلا من المعصوم ولهذا كان جمع الإمام علي (عليه السلام) جمعاً كاملاً دون غيره البتة لأن كل من جمع القرآن غير الإمام فإن جمعه يعتريه النقص الإجمالي لزوماً؛ فإنه يمكن القول بأنَّ الحال إذا كانت بهذا التصور لمَ لم يُظْهِرْ الإمامُ عليٌّ (عليه السلام) القرآنَ الكاملَ في عهد خلافته ويُبَصِّرُ الناسَ بأن المجموع الذي بين الدفتين الماثل بين أيديهم طوال السنوات الماضية قبل خلافة الإمام هو ليس القرآن الكامل الذي نزلَ على الرسول الأكرم قط، وأن تمامية القرآن إنما هو ما جمعه الإمام علي (عليه السلام) لا غير؛ فإذا كان ما يقوله الشيخ أغا بزرك الطهراني صحيحاً فإنه من الواجب التكليفي بمكان أن يُظهِرَ الإمامُ عليٌّ هذا القرآن الذي جمعه لتتم معجزة السماء ويكتمل ما أُنزِلَ على الرسول الأعظم لكي لايبقى الناس في وهم ويعشيوا سادرين في زلل نسيان الجامع الأول من دون دراية بأن الذي بين الدفتين له تتمة وأنَّ عليه تكملة هي غير موجودة في قرآنهم، فصمتُ الإمام عن القرآن المجموع والمتداول في وقت خلافته لدليل على موافقة الإمام نفسه على هذا القرآن ولسند جلي على أنه لا يوجد فيه تنقيص لا إجمالي ولا عيني مُطلقاً.

فإذا ((كان الإمامَ أميرَ المؤمنين (عليه السلام) يعملُ بمبدأ التقية في عهد الخلفاء[٣٦]؛ ولهذا أحجم عن الحديث عن المصحف الذي كان مجموعاً وقتذاك ولم يُعرِبْ عنه أنَّه مُصحَفٌ ينطوي على سمة التنقيص الإجمالي وانه لا يجوزُ الأخذ به أو اعتماده مُطلقاً، فإنَّه يمكنُ الردُّ على هذا بالقول بأنَّ الإمامَ أميرَ المؤمنين (عليه السلام) إذا كان يعملُ بمبدأ التقية في عهد الخلفاء فقد آلت الخلافةُ إليه من بعدهم؛ وعليه فإنَّ تكليفه الشرعي بوصفه ولياً يوجِبُ عليه أنْ يكونَ لديه موقفٌ حازمٌ من هذا الأمر؛ بل كانَ يُحتِّمُ عليهِ أنْ يوقفَ مثل هذه الحال فوراً ويحسمَ القول فيها البتة؛ وبما أنَّ هذا الأمر لم يحدث وأنَّه لم يؤثَرُ عن الإمام من موقفٍ له تجاه هذا الشيء فإنَّ هذا سندٌ حاسمٌ ودليلٌ قاطعٌ على عدم وجود تحريف للنص القرآني

مُطلقاً))[٤٦]؛ من هنا يتقرر بأنَّ ((إمضاءه (عليه السلام) للقرآن الموجود في عصره، دليلٌ على عدم وقوع التحريف فيه))[٥٦] بالتنقيص الإجمالي أو بغيره البتة.

أما إذا كانت العلة وراء إحجام الإمام عن الأعراب بإن القرآن المجموع من غيره فيه تنقيص إجمالي مبنية على قناعة الإمام نفسه بأن هذا المُسْتَبْعَد لا يؤثر على صحة تمامية النص المجموع من قبل غيره ولا يقدح بكاملية المعنى الموجود فيه فإنه يمكن القول بناءً على هذا إن جمع الإمام نفسه للقرآن لا ثمرة فيه ولا منفعة مادام أن الموجود في مصحف الإمام من المُسْتَبْعَد بالتنقيص الإجمالي من مصحف غيره لا يضفي زيادة مضمون على المصحف المجموع المُسْتَبْعَد منه ما موجود في مصحف الإمام، وعليه فإن المصحفين - ما جمعَهُ الإمامُ وما جمعَهُ غيرُهُ - سيان من حيث الإفادة منها والاعتماد عليها محصلةً.

نقولُ إنَّ هذا الافتراض غير وارد مطلقاً، بل سقناه على سبيل الاستدلال على عدم وجود تنقيص إجمالي في القرآن الكريم سواء الذي جمعه الإمام أو الذي جمعه غيره؛ وأدل ما يدل على ذلك هو صمت الإمام عنه وعدم اعتراضه عليه ولو بكلمة قط، فضلاً عن أن الله تعالى قد تعهد بحفظ القرآن نفسه وذلك بقوله سبحانه {إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ}[٦٦]

ويبدو أنَّ الشيخ الطهراني قد استشعر بأنَّ هذه الآية الكريمة يمكن أن يُعتَرَض عليه بها؛ لذا أوردها ووظَّفَ معناها على النحو الذي يؤكدُ القول بالتنقيص الإجمالي؛ إذ يقول ما نصه تحديداً: أما من نفى ((وقوع التنقيص بحجة قاطعة كما ادُّعيَ من قوله تعالى: {إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ} بتقريب: إن ما وعد الله تعالى بحفظه، وهو حافظه، كيف يسع للبشر تنقيصه خطأ أو عمدًا، لكن فيه أن البشر لا يقدر على ما يضاد حفظه وهو إعدامه وسلب وجوده، والتنقيص الممكن وقوعه من البشر ليس إلا تركهم كتابته في المصحف وقراءته، وهو يجتمع مع كونه محفوظاً بحفظه تعالى وموجودًا

عند أهله))[٧٦]؛ بهذا نجد أنه يرى بأن الحفظ للقرآن إنما هو كامن وموجود على سبيل الحقيقة ولكن ليس الحفظ الذي يحسبه هو عدم وجود تنقيص في القرآن الكريم؛ بل المراد من دلالة الحفظ في الآية -كما يرى- هو حفظه كاملاً عند أهل البيت (عليهم السلام)؛ فالبشر جميعاً لا يستطيعون أن ينقصوا شيئاً من المصحف الموجود عند أهل البيت (عليهم السلام)؛ ولهذا فالحفظ يقع على مصحف أهل البيت وليس المصحف الذي بيد يدي الناس.

وللرد على هذا التوجيه التفسيري لآية الحفظ يمكن أن نقول إن مقال الشيخ مبني على عامل التخصيص من غير مخصص ومنطق الترجيح من غير مرجح؛ ذلك بأن الله تعالى تعهد بحفظه عموماً من دون أن يكون ذلك الحفظ للمصحف الذي يكون عند أهل البيت دون غيره من المصاحف؛ فهذا ما لا طائل وراء حفظه ما دام أهل البيت لم يُنبِّؤوا عن وجود التكملة التي لديهم والتتمة المحفوظة عندهم دون نقصان - إن صح ذلك افتراضا- فبعدم إعراب الأئمة للناس عن تلك التتمة المحفوظة عندهم والتكملة المصونة لديهم لا تبقى منفعة أو يتجلى أثرٌ لحفظ مصحفهم - دون غيره - البتة؛ إذ ينتفي الشيء بانتفاء موضوعه، وعليه لا يمكن حمل الآية إلا على وجه حفظ عموم المصاحف أينما كانت وعند من كانت مطلقاً؛ فبهذا يتحقق معنى الحفظ صدقاً وواقعاً وتلتئم الغاية منه معجزةً وشرفاً للقرآن الكريم في كل زمان مكان، وعليه فلا وجه لمقولة الشيخ الطهراني من أن الحفظ يكون لمصحف أهل البيت دون غيره أبداً

من هنا نخلص إلى انه لا تنقيص إجمالي في القرآن الذي بين أيدينا اليوم البتة وان كل ما فيه هو هو الموحَى إلى الرسول الأكرم كاملاً والمنزل إليه تامًا ولا وجود لباقٍ من القرآن لا يوجد في القرآن - لا من قريب ولا من بعيد- أبداً.

الخاتـــمة

مـن إعـادة النظـر والتأمـل في مقـولات الشـيخ أغـا بـزرك الطهـراني في دفاعـه عـن النـص والقـرآني؛ والقـول بعـدم تحريفـه توصـل الباحـث إلى مجموعـة مـن الثمـرات العلميـة التـي يمكـن إيجازهـا عـلى النحـو الآتي:

1- وجـد الباحـث بـأن المفهـوم الـدلالي للتحريـف مـن منظـور الشـيخ أغـا بـزرك الطهـراني يُبايـنُ مـا نصـت عليـه المعجـمات العربيـة مـن مضمـون معنـوي للفظـة للتحريـف؛ ذلـك بـأن الشـيخ قـد حـصر التحريـف بمعنـى التنقيـص فقـط، عـلى حـين أنـه أوسـع مـن هـذا المعنـى بكثـير؛ إذ دلَّ المعجميـون عـلى جملـة معـان لهـذا اللفـظ منهـا التغيـير، والإمالـة، والتبديـل، ومنهـا أيضـاً دلالتـه عـلى الزيـادة؛ وهـذا المعنـى الأخـير يخالـف مـا ذهـب إليـه الشـيخ جملـةً وتفصيـلاً؛ وبهـذا نلحـظ أن الشـيخ قـد حَنَّـطَ المفهـوم الـدلالي للتحريـف بمعنـى واحـد؛ عـلى حـين أن للفـظ جملـة معـان متعـددة كلهـا يمكـن أن تطبـق عـلى مفهـوم التحريـف عمومـاً.

2- اتضـح لـدى الباحـث بـأن الشـيخ أغـا بـزرك الطهـراني يـرى بـأن ثمـة بقيـة للقـرآن الكريـم هـي غـير موجـودة في القـرآن الماثـل بـين أيدينـا اليـوم؛ وعليـه فـإن هـذا يقـرر - محصلـة- بـأن القـرآن الموجـود بـين أيدينـا هـو هـو الـذي نـزلَ عـلى الرسـول الأكـرم مـن حيـث صحـة متنـه وجـوداً لا مـن حيـث تماميـة نصـه تكملـة، وبمعنـى آخـر يـرى الشـيخ الطهـراني بـأن القـول بوجـود بقيـة مُسْـتَبْعَدَة عـن النـص القـرآني وهـي منـه انتـماءً تـدل دلالـة واضحـة عـلى أن القـرآن الكامـن بيننـا هـو قـرآن غـير مُحَـرَّف؛ لأنـه هـو وحـي السـماء مـن حيـث هـو وإن كان ثمـة بقيـة غـير موجـودة فيـه؛ وبـذا فـإن الشـيخ كأنـه يحـدد معنـى التحريـف في القـرآن الكريـم الماثـل بيننـا اليـوم بالتغيـير والتبديـل في ألفاظـه ونصوصـه؛ لأنـه يقـر بـأن القـرآن الموجـود غـير مُحَـرَّف وأن تحريفـه هـذا يكمـن في عـدم تغيـير ألفاظـه وتبديـل نصوصـه، ذلـك بأنـه يـرى أن اسـتبعاد النصـوص القرآنيـة عـن القـرآن الحـالي لايدعـو للقـول بـأن القـرآن الحـالي مُحَـرَّفٌ وبـذا فانـه يقـرُّ بـأن التحريـف هـو

ليس باستبعاد النصوص منه؛ بل بعدم تغييره أو تبديله من حيث هو وحي إلهي، وبهذا يقع الشيخ الطهراني في مفارقة معرفية، فهو في الوقت الذي يرى فيه أن التحريف يكمن في التنقيص من القرآن فإنه يقرُّ بالمقابل بأن القرآن الموجود غير مُحَرَّف من حيث تبديله أو تغييره؛ بل هو هو المُنْزَل من السماء؛ وبهذا يعود من وجه آخر ليعترفَ بأن التحريف ليس التنقيص؛ بل هو التغيير والتبديل.

3- اكتشف الباحث بأن الشيخ الطهراني يرى بأن استبعاد بعض النصوص من القرآن الكريم لا يقدح بإعجاز القرآن الحالي أو يطعن في فضيلته أولا يقلل من شأنيته، وذلك بدعوى أن المُسْتَبْعَد هو ليس من آيات الأحكام، وعليه فإننا نجده بهذا القول كأنه يحكم بالإعجاز والأفضلية والشأنية لآيات الأحكام فقط؛ ذلك بأن المُسْتَبْعَد من النصوص عن القرآن إذا لم تكن من آيات الأحكام فإن القرآن يبقى معجزاً وصاحب فضيلة وذا شأن كبير، وعليه فإن غير آيات الأحكام لا يعد معجزاً من نصوصه، وهذا رأي غريب في بابه عجيب في مورده؛ ذلك بأن القرآن كله معجز ودليل عمومية إعجازه أن الله تعالى تحدى الناس جميعاً بأن يأتوا بحديث مثله مهما كان انتماء هذا الحديث مضموناً سواء أكان حكمياً تشريعياً أم عقائدياً برهانياً أو أخلاقياً وعظياً؛ وعليه فلا مزية لآية على أخرى من حيث الأفضلية أو الشأنية أو الإعجازية قط.

4- وجد الباحث بأن مقولة الشيخ أغا بزرك بالتواتر الإجمالي لم تكن في محلها؛ فضلاً عن أن اعتماده على كتب أهل السير والتأريخ في القول بالتنقيص الإجمالي دون الاعتماد على سند الروايات نفسها أمرٌ لا يمكن الاعتماد عليه بهذا الشأن.

5- إن دعوى الشيخ الطهراني بأن مقولات علماء الشيعة توافق ما يذهب إليه من القول بالتنقيص الإجمالي هي دعوى لها حاجة إلى إثبات؛ ذلك بأن المتأمل في مقولات كبار علماء الشيعة ينتهي إلى أن مرادهم من مقولاتهم هذه هو

نفيهم للقول بالتنقيص بوجوهه كافة الإجمالي وغيره على حد سواء وليست ثمة إشارة في مقولاتهم لا من قريب ولا من بعيد تدل على ما ذهب إليه الشيخ الطهراني أو تؤيده أبداً.

6- اتضح لدى الباحث بأن من ضمن الاستدلالات التي اعتمد عليها الشيخ الطهراني بالقول بالتنقيص الإجمالي هو أن جامع القرآن إنسان وعليه فهو قابل للخطأ والنسيان ولهذا جاء مصحفه المجموع ناقصاً نقصاً إجمالياً، على حين أن الإمام علي (عليه السلام) لما كان معصوماً كان مصحفه كاملاً، نقولُ إن هذا الاستدلالَ منقوضٌ جملةً وتفصيلاً بعدم اعتراض الإمام على المصحف المجموع من جهة وبعدم إعرابه عن وجود ذلك النقص في خلافته (عليه السلام) من جهة أخرى؛ فصمتُهُ دليلٌ على إقراره وإمضائه ما موجود من مصحف؛ وهذا دليل جلي البيان وشهادة واثقة المُعْتَمَد على صحة هذا المصحف المجموع وعدم وقوع النقص فيه لأن القرآن مع علي وعلي مع القرآن ولأنَّ الحق مع علي وعلي معه لا يفترقان أبداً.

من كل هذا ننتهي إلى أن الاستدلالات التي قدمها الشيخ الطهراني لإثبات صدق دعواه كانت قابلة للنقاش والأخذ الرد؛ بل يمكن القول بأنها تقف على ارض متحركة لا يمكن لها أن تقر طويلا عليها؛ فعلى الرغم من سلامة نية الشيخ أغا بزرك الطهراني في دفاعه عن القرآن الموجود وقوله اعتقاداً بعدم تحريفه؛ فإن استدلاله على صحة هذا المعتقد (نفي التحريف) لم تكن في محلها؛ فهو قد وقع بالقول في التحريف من حيث أراد نفي التحريف؛ ويبدو أن داعي قوله بالتنقيص الإجمالي قد جاء اعتذاراً منه لشيخه وأستاذه (الشيخ النوري) الذي نادى بهذا المضمون من قَبْل تلميذه بكيفية أخرى[٨٦]، ومحصلة نقول لا يمكن الاستدلال على نفي التحريف من حيث الوقوع في التحريف حتى مع سلامة النية وصفاء القصد المراد من ذلك؛ إذ لا تنقيص في القرآن الكريم لا إجمالاً ولا تعييناً ولا يمكن أن يكون ذلك ولن يكون قط.

الهوامش:

١ () علماً أنه لا نعدم وجود نظير هذه الشبهة منسوبة إلى الطائفة أبناء السنة أيضاً، غير أنَّ نسبتها إلى الشيعة هي الأغلب عليها دون غيرها إجمالاً.

٢- ينظر: علي الحسيني الميلاني: عدم تحريف القرآن:٢٩ و٣٩.

٣- البلاغي: آلاء الرحمن: ١/ ٢٤.

٤- ابن حزم الأندلسي: الفصل بين الملل والأهواء والنحل:٢/ ٨٠، وينظر: محمد عبد الرحمن السيف: الشيعة الأثني عشرية وتحريف القرآن: ١ .

٥- ينظر: الباقلاني: نكت الانتصار: ٩٥، ١٠٣، ٢٣٩، ٢٤٢، ومحمد حسين الصغير: تأريخ القرآن: ١٥٩.

ولابدَّ من الإشارة ههنا إلى أنَّ الباقلاني حينما يذهب إلى إنَّ الشيعة تقول بالزيادة في القرآن فإنَّه يريد بهذا القول إنَّ القرآن الكريمَ الذي بين أيدينا اليوم هو قرآن تامٌ لا نقص فيه البتة؛ وبناءً على هذا فإنَّ الشيعة حينما ينصُّون على وجود نقص فيه فإنَّ هذا يدل على أنَّهم يقول بالمحصلة بزيادة بعض النصوص على تمامية القرآن الماثل بين أيدينا اليوم بين الدفتين؛ وعليه فكأنَّهم حينما يقولوا بأنَّ القرآن ناقصٌ وهو في حقيقة أمره تامُ النصِّ فهُم يقولون من وجه آخر بوجود زيادة على نص القرآن؛ لأنَّ أيَّ قولٍ بوجود نقص في القرآن - والقرآن تامُ النصِّ لا نقص فيه - هي دعوى الى القول بوجود زيادة عليه بالمحصلة.

٦- ابن طاووس: سعد السعود: ١٤٤، وينظر: علي الحسيني الميلاني: عدم تحريف القرآن:١٥، ومحمد مال الله: الشيعة وتحريف القرآن: ٦٤.

٧- القاضي أبو يعلي: المعتمد في أصول الدين: ٢٥٨، وينظر: عبد الصبور شاهين: تأريخ القرآن: ١٨٣.

٨- البلاغي: آلاء الرحمن: ١/ ٢١، إذ روي ((عن ابن الوليد عن ابن أبان عن سليمان بن خالد قال : قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): في القرآن رجم ؟ قال : نعم ، قلت : كيف ؟ قال : الشيخ والشيخة فارجموهما البتة فإنهما قد قضيا الشهوة)) وينظر: المجلسي: بحار الانوار: ٧٦/ ٣٧، والسيد البروجردي: جامع احاديث الشيعة: ٢٥/ ٣٣٦، والازدي: الإيضاح: ٢١٧.

٩- أغا بزرك الطهراني: النقد اللطيف في نفي التحريف عن القرآن الشريف، (ضمن كتاب موسوعة النجف الأشرف العلمية - علم القرآن): ٢٨٨.

١٠- م.ن: ٢٨٨.

١١- م.ن: ٢٨٨.

١٢- م.ن: ٣٠٥.

١٣-أغا بزرك الطهراني: النقد اللطيف

في نفي التحريف عن القرآن الشريف، (ضمن كتاب موسوعة النجف الأشرف العلمية - علم القرآن): ٣٠٥.

١٤-أغا بزرك الطهراني: النقد اللطيف في نفي التحريف عن القرآن الشريف، (ضمن كتاب موسوعة النجف الأشرف العلمية - علم القرآن): ٣٠٦.

١٥- ينظر: الفراهيدي: العين: ٣/ ٢١١، والرازي: مختار الصحاح: ١٦٧، والزبيدي: تاج العروس من جواهر القاموس: ٢٣/ ١٣٤ وما بعدها، و ابن منظور: لسان العرب: ٩/ ٤١.

١٦- ينظر: الزبيدي: تاج العروس من جواهر القاموس: ٢٣/ ١٣٣ وما بعدها، وابن منظور: لسان العرب: ٩/ ٤١.

١٧- أغا بزرك الطهراني: النقد اللطيف في نفي التحريف عن القرآن الشريف، (ضمن كتاب موسوعة النجف الأشرف العلمية - علم القرآن): ٣٠٧- ٣٠٨.

١٨- الجوهري: الصحاح: ٤/ ١٣٤٢، وينظر: الزبيدي: تاج العروس من جواهر القاموس: ٢٣/ ١٣٦، وابن منظور: لسان العرب: ٩/ ٤١.

١٩- الجوهري: الصحاح: ٤/ ١٣٤٢، وينظر: ابن منظور: لسان العرب: ٩/ ٤١.

٢٠- ينظر: الزبيدي: تاج العروس من جواهر القاموس: ٢٣/ ١٣٤.

٢١- ينظر: م.ن: ٢٣/ ١٣٤، و ابن منظور: لسان العرب: ٩/ ٤١.

٢٢- أغا بزرك الطهراني: النقد اللطيف في نفي التحريف عن القرآن الشريف، (ضمن كتاب موسوعة النجف الأشرف العلمية - علم القرآن): ٣٠٨.

٢٣- م.ن: ٣٠٨.

٢٤- ولعل هذين المعنيين من ضمن المرادات المضمونية الأصول الثلاثة لهذه اللفظة؛ إذ يرى ابن فارس أن لهذه اللفظة ثلاث أصول مضمونية لا تتعداه وهي: ((حد الشيء، والعدول، وتقدير الشيء))، ويقول في الأصل الثاني الذي هو العدول: ((والأصل الثاني الانحراف عن الشيء، يقال انحرف عنه ينحرف انحرافا، وحرفته أنا عنه أي عدلت به عنه))؛ معجم مقاييس اللغة: ٢/ ٤٢، وعليه فما التغيير والتبديل الا العدول عن الأصل الى غيره لا محالة .

٢٥- ينظر: الزبيدي: تاج العروس من جواهر القاموس: ٢٣/ ١٣٢- ١٣٤.

٢٦- ينظر: م.ن: ٢٣/ ١٣٢.

٢٧- ينظر: م.ن: ٢٣/ ١٣٣.

٢٨- ينظر: الجوهري: الصحاح: ١/ ١٢٤، والزبيدي: تاج العروس من جواهر القاموس: ٢٣/ ١٣٤.

٢٩- نقول إن قول الشيخ أغا بزرك بأن التحريف في القرآن الكريم هو ليس

التبديل أو التغيير هو حق فعلاً؛ غير أن حصره لمعنى التحريف بالتنقيص هو محل النظر وإعادة تأمل وعدم القبول محصلة.

٣٠- أغا بزرك الطهراني: النقد اللطيف في نفي التحريف عن القرآن الشريف، (ضمن كتاب موسوعة النجف الأشرف العلمية - علم القرآن): ٣٠٧.

٣١- م.ن: ٣٠٧.

٣٢-أغا بزرك الطهراني: النقد اللطيف في نفي التحريف عن القرآن الشريف، (ضمن كتاب موسوعة النجف الأشرف العلمية - علم القرآن): ٣٠٧.

٣٣- ينظر: م.ن: ٣٠٩.

٣٤- م.ن: ٣٠٩- ٣١٠.

٣٥- الشيخ الطهراني نفسه يقول: إنَّنا ((لا نعلم شخص المنقوص بعينه في الخارج ... لتحقق الاتفاق كما عرفت على عدم الزيادة وعلى عدم تنقيص الأحكام)) الشرعية، النقد اللطيف في نفي التحريف عن القرآن الشريف، (ضمن كتاب موسوعة النجف الأشرف العلمية - علم القرآن): ٣١١.

٣٦- سورة البقرة: ٢٣.

٣٧- ينظر: سيروان عبد الزهرة الجنابي: الإطلاق والتقييد في النص القرآني: ١٠٢ وما بعدها، والآمدي: الأحكام في أصول الأحكام: ٣/ ٥.

٣٨- سورة الطور: ٣٣- ٣٤.

٣٩- أغا بزرك الطهراني: النقد اللطيف في نفي التحريف عن القرآن الشريف، (ضمن كتاب موسوعة النجف الأشرف العلمية - علم القرآن): ٣١٢.

٤٠ -أغا بزرك الطهراني: النقد اللطيف في نفي التحريف عن القرآن الشريف، (ضمن كتاب موسوعة النجف الأشرف العلمية - علم القرآن): ٣١٢.

٤١ - إذ يقول الشيخ أغا بزرك الطهراني تصريحاً: ((المسألة التأريخية لا يحكم فيها إلا كتب السير والتواريخ المعتبرة المعتمدة المسلمة، ولا تخلو تلك الكتب غالباً من متخالفات في بعض خصوصيات واقعة واحدة، بل بعضها مناقض لبعض في بعض الخصوصيات، بحيث لا يمكن الجمع بينهما، ... نعم، قد ظفر المتدرب في تلك الكتب والمتفعل في أطرافها بقضية تأريخية، وكلما تتبع في مظان ذكرها من سائر الكتب لا يرى ذكرًا لها أو لما ينافيها ويناقضها، فيحصل الاطمئنان بوقوعها، وقد يظفر الفاحص المتأمل في تلك الكتب على اختلافها في بعض الخصوصيات بقضية واحدة موجبة وسالبة قد اتفاق الجميع في الدلالة عليها مطابقة أو التزاماً بيِّناً، لكنها مَنضمَّة في كل كتاب بخصوصيات مخالفة لخصوصيات في غيره، ولا يرى فيها ولا في غيرها ما يكذب نفس القضية وينفيها صريحاً،

فيطمئن بتحقق هذه القضية الواحدة وأن لا يحصل له ظن بتحقق إحدى هذه الخصوصيات المتخالفة))، النقد اللطيف في نفي التحريف عن القرآن الشريف، (ضمن كتاب موسوعة النجف الأشرف العلمية - علم القرآن): ٣١١- ٣١٢.

٤٢- أغا بزرك الطهراني: النقد اللطيف في نفي التحريف عن القرآن الشريف، (ضمن كتاب موسوعة النجف الأشرف العلمية - علم القرآن): ٣١٩- ٣٢٠.

٤٣- علي بن موسى النجفي (محقق كتاب): النقد اللطيف في نفي التحريف عن القرآن الشريف، (ضمن كتاب موسوعة النجف الأشرف العلمية - علم القرآن): هامش: ٣٢٠ .

٤٤- أغا بزرك الطهراني: النقد اللطيف في نفي التحريف عن القرآن الشريف، (ضمن كتاب موسوعة النجف الأشرف العلمية - علم القرآن): ٣٢٣ - ٣٢٤.

٤٥- بل تماهى الشيخ الطهراني حتى أعرب قائلاً: ((ليس فيما بين الإمامية من القدماء والمتأخرين من ينكر وقوع التنقيص الإجمالي ويدّعي القطع واليقين بعدم وقوعه)) النقد اللطيف في نفي التحريف عن القرآن الشريف، (ضمن كتاب موسوعة النجف الأشرف العلمية - علم القرآن):٣٢٨

٤٦- الصدوق: الاعتقادات في دين الإمامية: ٨٤.

٤٧- ينظر: الصنعاني: أصول الفقه: ٣٠٢، والشوكاني: إرشاد الفحول: ١٦٩، وابن اللحام: المختصر في أصول الفقه: ١٠٧، والشيخ الانصاري: مطارح الأنظار: ٢١٥، ومحمد تقي الرازي: هداية المسترشدين: ١/ ١٧٦، والبروجردي: نهاية الأصول: ٢٦، ومحمد حسين الحسيني: غاية المسؤول في علم الأصول: ١/ ١٧٩.

٤٨- ينظر: العاملي: الانتصار: ٣/ ١١، والسيد شرف الدين: الفصول المهمة في تأليف الامة:١٧٦- ١٧٧، وفتح الله المحمدي: سلامة القرآن من التحريف: ٣٤.

٤٩- الطوسي: مجمع البيان: ١/ ٤٣، وينظر: فتح الله المحمدي: سلامة القرآن من التحريف:٣٤.

٥٠- ينظر: سيروان عبد الزهرة الجنابي: أحقية الشيعة من النص القرآني: ١٤٦.

٥١-الطوسي: التبيان:١/ ٣، وللاستزادة ينظر: أغا بزرك الطهراني: الذريعة: ١٠ / ٢٢١، والأميني: الغدير: ٣/ ٨٥، والبلاغي: آلاء الرحمن: ١/ ٢٥، وشرف الدين: أجوبة مسائل جار الله: ٣٧.

٥٢-ينظر: الطبرسي: مجمع البيان:١/ ٤٢- ٤٣.

٥٣-ينظر: المفيد: أوائل المقالات: ٨١، والمفيد: المسائل السرويه: ٨٠.

٥٤-ينظر: ابن طاووس: سعد السعود:١٤٤ و١٤٥، و١٩٣ .
٥٥- ينظر: الفيض الكاشاني: ا لصا في : ١/ ٥١.
٥٦- ينظر: البلاغي: آلاء الرحمن:١/ ٢٦.
٥٧- ينظر: كمال الحيدري: صيانة القرآن من التحريف:١٦- ١٨، ورسول جعفريان: أكذوبة تحريف القرآن بين الشيعة والسنة: ٥٨ وما بعدها، وعلي الحسيني الميلاني: التحقيق في نفي التحريف عن القرآن الشريف:١٠٨ وما بعدها.
٥٨- أغا بزرك الطهراني: النقد اللطيف في نفي التحريف عن القرآن الشريف، (ضمن كتاب موسوعة النجف الأشرف العلمية - علم القرآن): ٣١٤
٥٩- م.ن: ٣١٥.
٦٠-أغا بزرك الطهراني: النقد اللطيف في نفي التحريف عن القرآن الشريف، (ضمن كتاب موسوعة النجف الأشرف العلمية - علم القرآن): ٣١٥.
٦١- ينظر: م.ن: ٣٢٩.
٦٢- م.ن: ٣٣٠.
٦٣-ينظر: محمد مال الله: الشيعة وتحريف القرآن:٩٢.
٦٤- ينظر: سيروان عبد الزهرة الجنابي: أحقية الشيعة من النص القرآني: ١٣٠- ١٣١.
٦٥- الخوئي: البيان: ٢١٩، وينظر: القاضي أبو يعلي: المعتمد في أصول الدين: ٢٥٨.
٦٦- سورة الحجر: ٩.
٦٧- أغا بزرك الطهراني: النقد اللطيف في نفي التحريف عن القرآن الشريف، (ضمن كتاب موسوعة النجف الأشرف العلمية - علم القرآن): ٣١٥.
٦٨- ينظر: أغا بزرك الطهراني: النقد اللطيف في نفي التحريف عن القرآن الشريف، (ضمن كتاب موسوعة النجف الأشرف العلمية - علم القرآن): ٢١٩ و٣٢٣.

ثبت المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم.
- الآمدي: سيف الدين أبو الحسن علي بن أبي علي بن محمد (ت٦١٣هـ): الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق: د.سيد الجميلي، مطبعة دار الكتاب العربي- بيروت،ط١، ١٤٠٤هـ.
- الأزدي: الفضل بن شاذان (ت٢٦٠هـ): الإيضاح، تحقيق: جلال الدين الحسيني الأرمي،د.مط، د.ت.
- أغا بزرك الطهراني (ت١٣٨٩هـ):
- الذريعة إلى تصانيف الشيعة، مطبعة دار الأضواء، بيروت - لبنان، ط٣، ١٤٠٣هـ.
- موسوعة النجف الأشرف العلمية (علم القرآن)، حقَّقَهُ وعلَّقَ عليه: علي

بن موسى النجفي، صحَّحَهُ وعَلَّقَ عليه: الشيخ كريم النجفي، إعداد: مركز النجف الأشرف للتأليف والتوثيق والنشر، في ضمن سلسلة إصدارات مركز النجف الأشرف للتأليف والتوثيق والنشر العدد (٥)، د.ت.

• الأميني: الشيخ عبد الحسين (ت١٣٩٢هـ): الغدير، مطبعة دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، ١٣٧٩هـ.

• الباقلاني: أبو بكر محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم (ت٤٠٣هـ): نكت الانتصار، تحقيق: محمد زغلول سلام، منشأة المعارف - الإسكندرية، ١٩٧١م.

• البروجردي: السيد حسين الطباطبائي (ت١٣٨٣هـ):

- جامع أحاديث الشيعة، المطبعة : المهر - قم، ١٤١٥هـ - ١٣٧٣ش.

- نهاية الأصول (تقرير بحث البروجردي للشيخ المنتظري)، مطبعة القدس - قم المقدسة، ط١، ١٤١٥هـ.

• البلاغي: محمد جواد النجفي: آلاء الرحمن في تفسير القرآن، دار إحياء التراث العربي - بيروت، لبنان، د.ت.

• الجوهري: إسماعيل بن حماد (ت ٣٩٣هـ): الصحاح في اللغة، تحقي : أحمد عبد الغفور العطار، الناشر دار العلم للملايين، بيروت - لبنان،ط٤، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

• ابن حزم الأندلسي: أبو محمد (ت٤٥٦هـ): الفصل بين الملل والأهواء والنحل، مطبعة دار الجيل - بيروت، د.ت.

• الخوئي: السيد أبو القاسم (ت ١٤١٣هـ): البيان في تفسير القرآن، مطبعة الزهراء - بيروت،ط٤، ١٣٩٥هـ.

• الرازي: محمد بن أبي بكر بن عبد القادر (٦٦٦هـ): مختار الصحاح، تحقيق: محمود خاطر، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت - لبنان، ط١، ١٤١٥ - ١٩٩٥م.

• رسول جعفريان: أكذوبة تحريف القرآن بين الشيعة والسنة، مطبعة سبهر - طهران، الناشر معاونية العلاقات الدولية في منظمة الإعلام الإسلامي، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م.

• الزبيدي: محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني (١٢٠٥هـ): تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: مجموعة من المحققين، الناشر دار الهداية، د.ت.

• السيد شرف الدين (ت١٣٧٧هـ): الفصول المهمة في تأليف الأمة، الناشر : قسم الإعلام الخارجي لمؤسسة البعثة، ط١، د.ت

• سيروان عبد الزهرة الجنابي:

- الإطلاق والتقييد في النص القرآني - دراسة في المفهوم والدلالة، دار صفاء للنشر والتوزيع- عمان، ط١، ١٤٣٣هـ -

٢٠١٢م.
- أحقية الشيعة من النص القرآني- إثبات الولاية ودفع تهمة التحريف- قراءة بمنطق تحليل النص، مطبعة دار الأمير (ع)، النجف الأشرف، ط١، ٢٠١٦م.
• شرف الدين (١٣٧٧هـ): أجوبة مسائل جار الله، مطبعة العرفان - صيدا،ط٢، ١٣٧٣هـ.
• الشوكاني :محمد بن علي بن محمد (ت١٢٥٠ هـ): إرشاد الفحول، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده - مصر، ط ١،د.ت.
• الشيخ الأنصاري (ت١٢٨١هـ): مطارح الأنظار، طبع حجري، ط١، د.ت.
• الصدوق (٣٨١هـ): الاعتقادات في دين الإمامية، تحقيق: عصام عبد السيد، الناشر دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - لبنان،ط٢، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م.
• الصنعاني: محمد بن إسماعيل الأمير: أصول الفقه؛ المسمى (إجابة السائل شرح بغية الآمل)، تحقيق: القاضي حسين بن أحمد السياغي، والدكتور حسن محمد مقبولي الأهدل، الناشر مؤسسة الرسالة - بيروت، ط١، ١٩٨٦م.
• ابن طاووس (ت٦٦٤هـ): سعد السعود، مطبعة أمير - قم المقدسة، الناشر منشورات الرضي، ١٣٦٣هـ.
• الطبرسي: أمين الدين أبو علي الفضل بن الحسن (ت ٥٤٨هـ): مجمع البيان، مطبعة دار إحياء التراث العربي ، بيروت - لبنان ، ١٣٧٩هـ .
• الطوسي: أبو جعفر محمد بن الحسن بن علي (ت ٤٦٠ هـ): التبيان في تفسير القرآن، تحقيق : احمد حبيب قصير العاملي، مطبعة قم - مكتبة الإعلام الإسلامي،ط١ ،١٣٧٩ هـ.
• العاملي: الانتصار، الناشر : دار السيرة - بيروت - لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ.
• عبد الصبور شاهين: تأريخ القرآن، مطبعة النهضة - مصر، ط٣، ٢٠٠٧م.
• علي الحسيني الميلاني:
- التحقيق في نفي التحريف عن القرآن الشريف، المطبعة ظهور - قم، مركز الحقائق الإسلامية، ط٣، ١٤٢٦هـ. ق - ١٣٨٤ هـ .ش.
- عدم تحريف القرآن، مركز الأبحاث العقائدية - سلسلة الندوات العقائدية، إيران - قم، ط١، ١٤٢١هـ.
• ابن فارس: أحمد بن فارس بن زكريا (ت٣٩٥هـ): معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، المطبعة مكتبة الإعلام الإسلامي، الناشر مكتبة الإعلام الإسلامي، ١٤٠٤هـ.
• فتح الله المحمدي: سلامة القرآن من التحريف، الناشر مؤسسة فرهن وهنري مشعر - طهران - إيران،١٤٢٤هـ.

- الفراهيدي:الخليل بن أحمد (ت١٧٥هـ): العين، تحقيق: د. مهدي المخزومي ود.إبراهيم السامرائي، مطبعة دار الهلال، د.ت.
- الفيض الكاشاني: المولى محسن (ت١٠٩١هـ): الصافي في تفسير كلام الله، دار المرتضى للنشر - مشهد ، ط١ د.ت.
- القاضي أبو يعلي الحنبلي: محمد بن الحسين بن محمد بن خلف (ت١٠٦٦هـ): المعتمد في أصول الدين، تحقيق: وديع زيدان حداد، دار المشرق - بيروت، ط١، ١٩٨٦م.
- كمال الحيدري: صيانة القرآن من التحريف، مؤسسة الإمام الجواد (عليه السلام) للفكر والثقافة، د.ت.
- ابن اللحام: أبو الحسن علاء الدين علي بن محمد بن علي البعلي (ت٨٣٠هـ): مختصر في أصول الفقه، تحقيق: د.محمد مظهربقا، الناشر جامعة الملك عبد العزيز - مكة المكرمة، د.ت.
- محمد تقي الرازي (ت١٢٤٨هـ): هداية المسترشدين، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين - قم المشرفة، د.ت .
- محمد حسين الحسيني الشهرستاني (ت١٣١٥هـ): غاية المسؤول في علم الأصول، طبع حجر،د.ت.
- محمد حسين الصغير: تأريخ القرآن، مطبعة دار المؤرخ العربي، بيروت-لبنان،ط١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- محمد عبد الرحمن السيف: الشيعة الأثني عشرية وتحريف القرآن، د.مط، د.ت.
- محمد مال الله: الشيعة وتحريف القرآن، الناشر: دار الوعي الإسلامي-بيروت، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.
- المفيد (ت٤١٣هـ):

- أوائل المقالات، تحقيق: إبراهيم الأنصاري الزنجاني، دار المفيد، بيروت - لبنان، ط٢، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- المسائل السروية، مطبعة مهرة المؤتمر العلمي لألفية الشيخ المفيد، د.ت.

- ابن منظور: أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (ت ٧١١هـ): لسان العرب، مطبعة دار صادر للطباعة و النشر، بيروت - لبنان، ط١، د.ت.

Research Summary

The theory of gross detraction in preventing distortion from the Holy Qur'an According to Sheikh Agabzark al-Tahrani,

Sirwan Abdul-Zahra Al-Janabi

College of Education/University of Kufa

Serwan. aljanabi@uokufa.idu.iq

This study was based on a set of hypotheses: What is the concept of distortion by quotation according to Sheikh Agha Buzurg al-Tehrany, and what is the connection of the concept of distortion with (total diminution) that Sheikh al-Tahrani called for, and how did the Sheikh employ this diminution himself in paying the charge of distortion of the Qur'anic text, then what The logical inferences adopted by Sheikh al-Tehrani in repelling the feature of distortion from the Noble Qur'an, and if there is indeed logical inference that the Sheikh has relied upon in proving the theory of gross detraction in the Noble Qur'an, the question arises in this place, which is whether these inferences are a solid bond with a solid reliance in This is the homeland, or it is subject to discussion, take and reply, in order to reach satisfactory scientific convictions in this regard. All these hypotheses and scientific questions, this research effort will try to answer them in the early part of the research with the help of the Almighty.

Keywords: (degradation, distortion, totality, inferences, concept, purity)

حولية المنبر